

Distr.: General
17 May 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المستشار
الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم
المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

يشرفني أن أحيل طيه، وفقا للفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، التقرير الثاني
عن أنشطة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم
الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير المرفق وإصدارهما باعتبارهما
وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) كريم أسعد أحمد خان
المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٩.



الرجاء إعادة استعمال الورق

220519 220519 19-07843 (A)



التقرير الثاني للمستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

موجز

يُقدّم التقرير الثاني عن أنشطة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى مجلس الأمن عملاً بقرار المجلس ٢٣٧٩ (٢٠١٧).

منذ أن وصل فريق التحقيق إلى العراق في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ وهو يعمل بعزم وتركيز على تنفيذ ولايته. إذ يوجد الملاك الوظيفي الأساسي وتوجد المرافق وتتوفر الممارسات الأولية في مجال جمع الأدلة، ويجري جمع المواد الأولية المستندية والرقمية والجنائية والمستمدة من شهادات الشهود تمثيلاً مع استراتيجية التحقيق.

وحرى التركيز على التحليل الجنائي لمواقع المقابر الجماعية واستخراج رفات الضحايا، وتمت أول مجموعة من أعمال الحفر في قرية كوجو بقضاء سنجار، شمال غرب العراق، في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٩. وبالتعاون مع السلطات الوطنية، سعى الفريق إلى العمل بسرعة في هذا المجال ليؤمن مصدراً هاماً لمواد الإثبات ويبرهن على قدرته على الاستجابة بسرعة للاحتياجات التي يعبر عنها بوضوح الناجون وأقارب الضحايا.

وأكدت تلك الأعمال أن إنجاز ولاية فريق التحقيق تقتضي أيضاً إقامة شراكات قوية بين الناجين والمجتمعات المحلية وحكومة العراق في إطار المسعى المشترك إلى تحقيق المساءلة.

وشكل إنشاء فريق التحقيق كشريك مستقل ومحيد وموثوق به لجميع الجهات الفاعلة في العراق، مع تأمين قدرته على الاضطلاع بعمله تمثيلاً مع المعايير الدولية، عنصراً أساسياً لكفالة قدرته على تسخير هذا التعاون في مسعاه إلى تنفيذ أولياته في مجال التحقيق.

واستناداً إلى مواد الإثبات التي جمعت حتى الآن، يجري حالياً إعداد النواتج التحليلية الأولية. وهذه النواتج، بدورها، ستوجه الأولويات والأنشطة الجارية للفريق في مجال التحقيق إذ يسعى إلى إقامة علاقة تكافلية بين فرعيه التحقيقي والتحليلي.

وسعى إلى كفالة الاستخدام الفعال لمواد الإثبات وتحليلاتها أمام المحاكم الوطنية، أجرى فريق التحقيق مناقشات أولية مع عدد من الدول المعنية بشأن الأشكال المحددة من الدعم التي يمكنه أن يوفرها فيما يتعلق بالإجراءات المحلية الجارية.

وبينما ينتقل فريق التحقيق إلى مرحلة التشغيل الكامل من مراحل أنشطته، يواجه تحديات جديدة. فالطبيعة المتغيرة لقاعدة الأدلة، ولا سيما في ضوء تفكك تنظيم الدولة الإسلامية ككيان جغرافي مترابط، تتطلب تدابير ابتكارية. وبينما تنمو مجموعة مواد الإثبات التي يجمعها الفريق تزداد الحاجة إلى تحديد وتسخير قنوات أخرى تتيح الاستخدام الفعال لهذه المواد في الإجراءات الجنائية.

وفي إطار التصدي لهذه التحديات، يؤكد فريق التحقيق التزامه بالوفاء بالوعد الذي قُطع للضحايا والناجين في القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، مع استمراره في الاعتماد على الدعم الجماعي المتواصل من جانب المجتمع الدولي.

المحتويات

الصفحة

٤	أولاً - مقدمة
٥	ثانياً - تنفيذ ولاية فريق التحقيق
٥	ألف - استراتيجية التحقيق
٦	باء - تكوين فريق التحقيق وأماكن عمله
٨	ثالثاً - جمع وتحليل مواد الإثبات
٨	ألف - جمع الأدلة المستندية والرقمية
٩	باء - جمع المواد المتعلقة بالأدلة الجنائية وحفر المقابر الجماعية
١٠	جيم - جمع الأدلة المستمدة من شهادات الشهود وحماية الشهود
١٢	دال - القدرات والنواتج التحليلية
١٢	رابعاً - حشد الدعم الجماعي في العراق
١٢	ألف - إنجاز الولاية بالتعاون مع حكومة العراق
١٣	باء - العمل في شراكة مع جميع مكونات المجتمع العراقي
١٤	خامساً - التعاون من أجل دعم أنشطة فريق التحقيق
١٤	ألف - التواصل مع الدول الأعضاء
١٥	باء - ضمان الاتساق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة
١٦	جيم - التعاون مع الكيانات الأخرى
١٧	سادساً - الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق
١٧	سابعاً - تشجيع المساءلة عالمياً
١٨	ثامناً - التمويل والموارد
١٩	تاسعاً - آفاق المستقبل: أولويات فريق التحقيق وتحدياته
٢١	عاشراً - الاستنتاجات

أولا - مقدمة

- ١ - يُقدّم فيما يلي إلى مجلس الأمن التقرير الثاني عن أنشطة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.
- ٢ - كان فريق التحقيق، في إطار أنشطته التنفيذية في الميدان حتى الآن، يتواصل بشكل مباشر مع الناجين من أعمال العنف التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ومع الشهود على تلك الأعمال. وينتمي الناجون إلى جميع الطوائف في العراق، من شيعة وأيزيديين ومسيحيين وسنة وكاكائيين وتركمان، ورسالتهم واضحة وثابتة: يجب مساءلة تنظيم الدولة الإسلامية عن جرائمهم. ففي الموصل وتكريت ودهوك وأماكن أخرى في العراق، قدم الضحايا إفادات مروعة عن معاناتهم، وعن مجتمعات محلية أيدت بكاملها، وعن نساء وفتيات استبعدن. ويؤكد ما أبداه الناجون من شجاعة بالحديث عن تجاربهم بطولتهم وضرورة ضمان استجابة الفريق لمطالبتهم بالتحرك.
- ٣ - وليست هذه الدعوة إلى المساءلة بدعوة إلى الاقتصار، وإنما هي دعوة إلى إحقاق العدالة. فمن تكلموا مع فريق التحقيق يرغبون في كشف جرائم تنظيم الدولة الإسلامية بصراحة وموضوعية حتى يتسنى للعالم أن يرى الطبيعة الحقيقية لتلك الأعمال وحتى يتمكن سوية من تكريم الضحايا. وفي معرض تقديم الشهود والناجين لإفاداتهم، أكدوا بشكل ثابت أنهم لا يسعون إلى الانتقام وإنما إلى المساعدة في الحصول على الاعتراف بما تعرضوا له من معاناة، وتقديم المسؤولين إلى العدالة.
- ٤ - وسعياً إلى الاستفادة من هذه الإرادة الجماعية للتحرك، عمل فريق التحقيق بشكل مكثف منذ صدور تقريره الأخير من أجل تنفيذ ولايته، المتمثلة في دعم الجهود المحلية الرامية إلى مساءلة تنظيم الدولة الإسلامية عن طريق جمع وحفظ وتخزين الأدلة في العراق عن أفعال قد ترقى إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. وجرى هذا العمل وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧) والاختصاصات المحددة لأنشطة الفريق في العراق (S/2018/118، المرفق)، بالصيغة التي أقرها مجلس الأمن في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨. واتخذ المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق أيضاً خطوات ملموسة لضمان أن تكون أصوات وإفادات الناجين والضحايا في محور جهود المساءلة العالمية تمثيلاً مع الفقرة ٣ من القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧).
- ٥ - وتنبع قدرة فريق التحقيق على تنفيذ هذه الولاية في المحصلة النهائية من قدرته الفريدة على الاستفادة من وضعه المستقل والمحايد للتفاوض مع جميع الجهات الفاعلة، سواء على الصعيد الوطني أو المحلي أو الدولي، ومن ثم جمع مجموعة شاملة من مواد الإثبات وفقاً لأعلى المعايير الممكنة. وكما ترد مناقشته أدناه، عمل الفريق أيضاً على الاستفادة من خبرة ودعم حكومات وجامعات ومنظمات غير حكومية ومجموعة واسعة من الكيانات الأخرى. ويأمل بذلك أن يعزز أكثر التحرك العالمي من أجل تحقيق المساءلة.
- ٦ - ويحدد هذا التقرير الإنجازات التي حققها فريق التحقيق حتى الآن، ويعرض استراتيجيته للتحقيق والتقدم الذي أحرزه فيما يتعلق بجمع مواد الإثبات، وحفظها وتخزينها. وفي الختام، يعرض التقرير الخطوات التالية الرئيسية في عمل الفريق وهو يمضي صوب تقديم دعم مجد لعمليات المساءلة المحلية الجارية في العراق وفي دول أخرى.

ثانياً - تنفيذ ولاية فريق التحقيق

ألف - استراتيجية التحقيق

٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعطى فريق التحقيق الأولوية لإعداد استراتيجيته للتحقيق، بالاستناد إلى سلسلة من الزيارات الميدانية إلى مواقع الجرائم الرئيسية في العراق وبالتواصل مع السلطات الوطنية، ومجموعات الناجين، والقيادات المدنية والدينية في البلد.

٨ - وتحدد استراتيجية التحقيق، التي تستند إلى الإطار الاستراتيجي الأولي المبين في التقرير الأول لفريق التحقيق، معايير تحديد أولويات التحقيق وتحديد مجالات محددة للتحقيق. وتتضمن الاستراتيجية كذلك النظر في عوامل رئيسية، من قبيل نطاق وحجم الجرائم المزعومة، بما في ذلك الجرائم الجنسية والجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال، وتحديد الجهات التي تتحمل القسط الأكبر من المسؤولية. وتؤخذ فيها أيضاً في الاعتبار عدة عوامل عملية رئيسية، منها توافر الشهود والأدلة بوجه عام، فضلاً عن وجود إجراءات وحالة هذه الإجراءات في مختلف الولايات القضائية. وسيتم استعراض الاستراتيجية بصورة منتظمة، وكلما دعت الأحداث والحالات الطارئة إلى ذلك.

٩ - ولدى وضع استراتيجية التحقيق، سعى فريق التحقيق إلى اتباع نهج منهجي، وظل في الوقت ذاته عملياً يتكيف مع الحقائق على الأرض ويراعي عوامل السياق المتغيرة بسرعة. وبناء على ذلك، يقوم الفريق بمتابعة وتحليل التطورات ذات الصلة في العراق وفي أماكن أخرى من أجل إجراء تقييم مستمر لفرص التحقيق، وكذلك للمخاطر والقيود، جاعلاً نفسه بذلك في وضع يمكنه من الرد بسرعة وحسم استناداً على مبادئ ومعايير موضوعية.

الأساس القانوني والإطار القانوني

١٠ - في إطار تنفيذ استراتيجية التحقيق، سيظل الفريق يسترشد في عمله في جميع الأوقات بولايته الأساسية، المبينة في القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، والاختصاصات والمبادئ التوجيهية للفريق المحددة في تقريره الأول المقدم إلى مجلس الأمن (S/2018/1031). ووفقاً للفقرة ٦ من القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، سيحرص الفريق على أن يظل يعمل ككيان محايد ومستقل وذو مصداقية.

١١ - وإضافة إلى ذلك، ووفقاً للقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) وإلى الاختصاصات، سيواصل فريق التحقيق التأكد من أن أعماله، بما في ذلك أي استخدام محتمل لمواد الإثبات التي جمعت، تتم وفقاً لسياسات الأمم المتحدة وأفضل ممارساتها وللقانون الدولي ذي الصلة، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقواعد والمعايير ذات الصلة.

١٢ - وسيؤكد فريق التحقيق في جميع الأوقات من أن أنشطته تنفذ في ظل الاحترام الكامل لسيادة العراق وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة في إقليمه.

أولويات التحقيق الموضوعية

١٣ - اعتمد فريق التحقيق، استناداً إلى استراتيجيته للتحقيق، وبناء على العملية الأولية لجمع وتحليل مواد الإثبات المستندية والرقمية، خطة للتنفيذ، تحدد مجالات التحقيق الأولية الثلاثة التالية، وتُقرن كلا منها بمعايير تقدم شهرية محددة:

- (أ) الاعتداءات التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية ضد الطائفة الأيزيدية في قضاء سنجار في آب/أغسطس ٢٠١٤؛
- (ب) الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في الموصل بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦، بما فيها الإعدامات في حق الأقليات الدينية، والجرائم المنطوية على العنف الجنسي والجنساني، والجرائم المرتكبة ضد الأطفال؛
- (ج) القتل الجماعي لطلاب عزل في القوة الجوية العراقية من الأكاديمية الجوية في تكريت في حزيران/يونيه ٢٠١٤.

١٤ - ومجالات التركيز الأولية المذكورة أعلاه ليست حصرية، ويواصل فريق التحقيق الاضطلاع بالأعمال التحضيرية في المجالات التي سيجرى فيها تحقيق لاحق، تمشيا مع نهج يعكس ضرورة كفاءة المعاملة العادلة للمجتمعات المتنوعة الممتثلة في العراق. وعلى وجه التحديد، وبالتوازي مع إجراء تحقيقاته استنادا إلى الأولويات المبدئية المشار إليها أعلاه، ينكب الفريق على تجميع الملفات التحضيرية بخصوص مجموعة واسعة من الجرائم الإضافية، بما في ذلك الجرائم التي ارتكبت ضد الكاكائين والشبك والسنة والتركان. ويتوقع أن يفضي هذا العمل إلى مزيد من أولويات التحقيق في الأشهر المقبلة.

١٥ - وتراعي المعايير فيما يتعلق بمجالات التحقيق الواردة أعلاه الوصول المرتقب لمزيد من الموظفين، ومن بينهم زملاء من الموظفين الوطنيين، واقتناء معدات متخصصة في مجال الاستدلال الجنائي، وورود ردود على الطلبات المقدمة من فريق التحقيق للحصول على المعلومات، وعوامل أخرى ذات صلة. وتعتمد هذه الطريقة في النظر إلى الفعالية التشغيلية على الطائفة الكاملة من الخبرات المتاحة بالفعل في الفريق، وتهدف إلى كفاءة اتباع استراتيجية شاملة تظل مرنة وطبعية للتكيف مع الفرص ومع التحديات التي قد تنشأ.

باء - تكوين فريق التحقيق وأماكن عمله

١٦ - منذ أن وافقت الجمعية العامة على ميزانية فريق التحقيق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أعطيت الأولوية لشغل الوظائف الفنية ووظائف الدعم الرئيسية ولإيجاد الهياكل الأساسية المادية اللازمة للفريق لأداء عمله بفعالية.

١٧ - وبحلول مطلع أيار/مايو ٢٠١٩، عين فريق التحقيق ما مجموعه ٤٨ موظفا، ويجري حاليا إلحاق ٣٧ مرشحا مختارا إضافيا. ويتوقع أن يتم شغل أكثر من ٨٠ في المائة من وظائف التحقيق والتحليل في الفريق بحلول آب/أغسطس ٢٠١٩. ولدى تشكيل الفريق، أولي اهتمام شديد لضمان التوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي، إذ تمثل الإناث حاليا نسبة ٥٥ في المائة من ملاك الموظفين الفنيين وموظفي الدعم في الفريق، وتُمثل فيه جميع المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة. وتشغل موظفات أكثر من نصف الوظائف الإدارية العليا.

١٨ - ونتيجة للتركيز على التعيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اكتمل الملاك الوظيفي الأولي لجميع الوحدات الفنية في فريق التحقيق، وتم الآن شغل غالبية الوظائف في مكتب التحليل والأدلة. ويشرف التعيين في الوظائف بمكتب التحقيقات الميدانية على الانتهاء، ويجري تدريجيا إلحاق المعينين الجدد.

إدماج الخبرة الوطنية

١٩ - سيكون النجاح في إدماج الأخصائيين الوطنيين العراقيين في فريق التحقيق، على قدم المساواة مع الموظفين الدوليين، أمراً أساسياً لضمان قدرة الفريق على حشد تأييد شعب العراق، وإكمال أنشطة التحقيقات التي تجريها السلطات الوطنية العراقية، وتقديم أدلة يمكن أن تدعم الإجراءات المحلية.

٢٠ - ومراعاة لهذه الضرورة، وتمشيا مع الفقرة ١٤ من الاختصاصات، يشكل مواطنون عراقيون أكثر من ثلث الموظفين الفنيين في الهيكل الوظيفي لفريق التحقيق. وفي ١٣ أيار/مايو ٢٠١٩، أعلن رئيس وزراء العراق والمستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق رسمياً عن تعيين سلامة حسون الخفاجي بصفتها رئيسة لمكتب المشاركة والدعم الوطني، وهو أعلى منصب وطني في الفريق. وإثر هذا التعيين، وبالتشاور مع حكومة العراق، يمضي الفريق الآن في التعيين في سائر الوظائف المخصصة للخبراء الوطنيين. ويتوقع الفريق أن يتم شغل هذه الوظائف بحلول آب/أغسطس ٢٠١٩.

٢١ - ولدى تعيين الأعضاء العراقيين في فريق التحقيق، ووفقاً لاختصاصات الفريق، شدد المستشار الخاص على أهمية كفالة توازن من حيث نوع الجنس والعرق والدين بغية التأكد من أن العنصر الوطني في الفريق يعكس تنوع العراق نفسه، بما يساعد في دعم إجراء تحقيقات فعالة في الجرائم المرتكبة ضد جميع المجتمعات في جميع أنحاء العراق.

توفير الدول الأعضاء للخبراء

٢٢ - عملاً بالفقرة ١٤ من القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، أجرى فريق التحقيق اتصالات مع عدد من الدول الأعضاء بخصوص تزويد الفريق بموظفين ذوي خبرة. وفي هذا الصدد، يعرب الفريق عن امتنانه لحكومات ألمانيا وتركيا والسويد والمملكة العربية السعودية، التي التزمت بتزويد الفريق بخبراء، بما في ذلك محللون للاستخبارات وأفراد من قوات الشرطة الوطنية. وسيواصل الفريق تسخير هذه الآلية لاستكمال هيكله الوظيفي الأساسي، بهدف إدماج ١٠ من أولئك الخبراء على الأقل في عام ٢٠١٩.

أماكن عمل فريق التحقيق

٢٣ - انتقل فريق التحقيق إلى أماكن عمله الرسمية في بغداد في نيسان/أبريل ٢٠١٩، تمشياً مع الأولويات الاستراتيجية المبينة في التقرير الأول الذي قدمه إلى مجلس الأمن. وهذه المكاتب التي جرى تجديدها، والتي كانت سابقاً تشغلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، تتسع حالياً لاستيعاب أكثر من ٨٠ موظفاً. ويجري حالياً تركيب هيكل أساسي أممي معزز وتكنولوجيا للاتصال بالفيديو، وهو ما سيتيح للشهود إمكانية تقديم الشهادات عن طريق الاتصال بالفيديو دعماً للإجراءات المحلية في العراق أو بلدان ثالثة بناء على طلبها.

٢٤ - وعقب اكتمال إنشاء الهياكل المجاورة في الأشهر المقبلة، ستشمل المباني أيضاً مرافق مخصصة لتخزين الأدلة وتحليلها، بما في ذلك غرفة للتطهير، وغرف تخزين مخصصة للأدلة المستندية والبيولوجية والمادية والرقمية، ومختبر صغير للاستدلال الجنائي ستجرى فيه فحوص الاستدلال الجنائي الأولية، حسب الاقتضاء.

٢٥ - وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٩، قبل الانتقال إلى المباني الدائمة، استخدم فريق التحقيق حيزا مكتبيا أوليا في فندق خاص بالمنطقة الدولية في بغداد، وكذلك أماكن عمل مؤقتة وفرمها البعثة.

ثالثا - جمع وتحليل مواد الإثبات

ألف - جمع الأدلة المستندية والرقمية

٢٦ - عمل فريق التحقيق، منذ تقديم تقريره الأول إلى المجلس، على إنشاء قدرته فيما يتعلق بجمع وتخزين الأدلة المستندية والرقمية. ووضعت إجراءات تشغيل موحدة أولية، وتوجد الآن أطر قانونية تيسر نقل مواد الإثبات إلى الفريق من طائفة من الكيانات.

٢٧ - وتمشيا مع الشرط القاضي بوجوب اضطلاع فريق التحقيق بأعماله وفقا لأعلى المعايير الممكنة، أعطيت الأولوية لوضع الإجراءات التشغيلية الموحدة والسياسات الداخلية التي تنظم تلقي وتجهيز الأدلة المستندية والرقمية. وقد اتفق على سياسة أولية بشأن إدارة المعلومات وسريتها وتداولها وسنت للموظفين، ما يوفر مجموعة تدابير مخصصة إضافة إلى التدابير الواردة في نشرة الأمين العام بشأن حساسية المعلومات وتصنيفها وتداولها (ST/SGB/2007/6)، كما أعد إعلان يخص موظفي أمن المعلومات.

٢٨ - وبغية توفير إطار للعملية الجارية لوضع سياسات فريق التحقيق وإجراءاته وممارساته فيما يتعلق بتداول المواد المستندية والرقمية، جرى إعداد نظام أولي لتسيير إجراءات إدارة المعلومات. وتم أيضا وضع إجراءات تشغيلية موحدة لجمع الأدلة وتداولها وحفظها وتخزينها، ويجري وضع اللمسات الأخيرة على أدوات لإدارة المعلومات، منها استمارات لسلسلة العُهدة، ويتم اختبارها للتأكد من قيمتها الإثباتية لدى طائفة واسعة من المحاكم الوطنية.

٢٩ - وفيما يتعلق بميكل التخزين والتحليل الرقمي لفريق التحقيق، تم اتخاذ قرارات استراتيجية بشأن نظام التشغيل الذي سيطبق، وفقا لتوصيات وضعها خبراء استشاريون ول مناقشات متعمقة جرت مع آليات أخرى للأمم المتحدة للتحقيق وتقصي الحقائق. ويتوقع أن ينفذ هذا النظام تنفيذا كاملا بحلول شهر آب/أغسطس ٢٠١٩.

٣٠ - وكتدبير مؤقت، أنشئ سجل أولي للأدلة لتسجيل جميع المواد الرقمية والمستندية وغيرها من مواد الإثبات التي يتلقاها فريق التحقيق، ومن ثم كفالة تخزين مواد الإثبات بشكل مأمون ومنظم ومتسق من بداية أعمال التحقيق. وباتت أماكن العمل الرسمية للفريق التي أنشئت في منتصف نيسان/أبريل توفر حاليا بيئة آمنة تتيح تخزين الأدلة الرقمية والمستندية التي يجمعها الفريق.

٣١ - وفي إطار أنشطة جمع الأدلة المستندية والرقمية، يسعى فريق التحقيق إلى إنشاء الإطار القانوني الأساسي الذي يتيح للحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الكيانات نقل هذه المواد، وقد تم إبرام عدة اتفاقات في هذا الصدد. وواصل الفريق أيضا جهوده من أجل وضع ترتيبات مع عدد من السلطات الوطنية العراقية المعنية تتيح نقل مواد الإثبات ذات الصلة دعما لأنشطته في مجال التحقيق، ووضع الفريق ترتيبا من هذا القبيل مع حكومة إقليم كردستان.

٣٢ - وسخر فريق التحقيق، لإعداد قاعدته الأولية للأدلة، الإطار القانوني، إلى جانب بحوث مكثفة مفتوحة المصدر، وتم تلقي مواد إثبات مستندية أولية من حكومات وطنية، وكيانات تابعة للأمم المتحدة، ومؤسسات أكاديمية، ومنظمات غير حكومية، وأخصائيين.

٣٣ - وهذا العمل الأولي كشف النطاق الواسع لقاعدة الأدلة الذي يمكن لفريق التحقيق أن ينهل منه، مع العلم أن العديد من الجرائم التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية يقوم هو نفسه بتبنيها. ولمواجهة هذا التحدي، وكما بُيّن في مواضع أخرى من هذا التقرير، يسعى الفريق إلى تعزيز قدراته في مجال البحث الرقمي من خلال انتداب الخبراء الوطنيين وتحديد إمكانيات التعاون مع المؤسسات الأكاديمية والشركات التكنولوجية في تحديد وجمع تلك المواد، بطريقة تتسق مع الاختصاصات.

باء - جمع المواد المتعلقة بالأدلة الجنائية وحفر المقابر الجماعية

٣٤ - يشكل جمع الأدلة الجنائية والمادية والبيولوجية من مواقع المقابر الجماعية في العراق محور تركيز للعمل الأولي لفريق التحقيق. وهو مجال سعى فيه الفريق إلى العمل بسرعة، ما يعكس الأهمية التي تكتسيها هذه الأدلة في دعم التحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، ويدل على قدرة الفريق على الاستجابة بسرعة للاحتياجات التي يعبر عنها بوضوح الناجون وأقارب الضحايا.

٣٥ - ويرتبط مجال النشاط هذا أيضا بتيارات ثقافية ودينية وعاطفية عميقة في العراق، ما يقتضي اتباع نهج يراعي الحساسيات ويكون شاملا للجميع وقائما على الاحترام، ويتقيد في الوقت نفسه بالمعايير الدولية بغية ضمان الاستخدام الفعال لمواد الإثبات في المحاكم المحلية. وفي هذا السياق، ارتكز عمل فريق التحقيق على علاقات تعاون قوية وعمل منسق مع السلطات الوطنية والزعماء الدينيين والمجتمعات المحلية.

٣٦ - وفي إطار طرائق التعاون هذه، قام فريق التحقيق عن كثب بتوجيه ودعم أعمال التحقيق التي تضطلع بها دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية التابعة لمؤسسة الشهداء ودائرة الطب العدلي التابعة لوزارة الصحة، وبالتالي كفالة أن يتم جمع الأدلة الجنائية والمادية والبيولوجية وتخزينها وحفظها وفقا للمعايير الدولية ووضع قاعدة أدلة هامة يستند إليها الفريق.

٣٧ - وقبل الشروع في أنشطة الحفر، عمل فريق التحقيق مع كل من دائرة الطب العدلي ودائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية لضمان أن تكون الممارسات والإجراءات متفقة مع معايير الدولية. وعلى المستوى المفاهيمي، شجّع على تغيير النهج المتبع بغية مواءمة أساليب العمل مع الأساليب المتبعة في التحقيقات الجنائية، وضمان التعامل مع مواقع المقابر الجماعية باعتبارها مواقع جرائم رسمية. وبعد إجراء الفريق تقييمات أولية للقدرات، عقدت دورات تدريبية محددة المدف ومشاورات تقنية متعمقة من أجل تحسين العمليات والممارسات فيما يتعلق بجملة أمور منها جمع معلومات ما قبل الموت وما بعده، وآليات جمع الأدلة، وتربيئات الأمن الخاصة بمواقع الحفر ومرافق تخزين المواد البيولوجية.

٣٨ - وفي الفترة من ١٣ إلى ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٩، عقب مشاورات مكثفة مع ممثلي المجتمعات المحلية ومجموعات الضحايا والزعماء الدينيين، تمت أول عملية لحفر مواقع مقابر جماعية في قرية كوجو، بقضاء سنجار، في شمال غرب العراق. وتحميدا لأهمية المشاركة الكاملة للأسر والمجتمعات المحلية في هذه العملية، تم قبل بدء أنشطة الحفر إحياء مراسم دينية طبقا للشعائر الأيزيدية ترأسها الزعيم الديني

الأيزيدي، البابا شيخ خرتو حجي إسماعيل. وللاستدلال على النهج الموحد والجماعي، أُلقيت خطب من جانب القادة المجتمعين، والمستشار الخاص، وكبار الممثلين من الحكومة الوطنية وحكومة إقليم كردستان. كما وفر فريق التحقيق خدمات المشورة والدعم النفسي والاجتماعي في الموقع.

٣٩ - وطوال عملية الحفر، قدم فريق التحقيق التوجيه والمساعدة إلى السلطات الوطنية بغية ضمان الاضطلاع بالخطوات الرئيسية تمثيا مع المعايير الدولية، وتشمل ترميز المواقع، والمسوح السطحية، وأنشطة الحفر، والمحافظة على مسرح الجريمة، والتقييد بالبروتوكولات اللازمة في الميدان، وملء استمارات جمع الأدلة، وتصنيف وتعبئة مواد الإثبات. وعمل فريق التحقيق أيضا على كفالة أن يتم تخزين الأدلة المادية والجنايية المجمعة من مواقع الحفر تمثيا مع المعايير الدولية وبطريقة تتيح للفريق تسخير تلك الأدلة بأكبر قدر من الفعالية للنهوض بأنشطته في مجال التحقيق.

٤٠ - وبعد الانتهاء بنجاح من أنشطة الحفر في الموقع الأولي، واصل الفريق عمله مع دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية ودائرة الطب العدلي، بالتعاون مع حكومة إقليم كردستان واللجنة الدولية المعنية بالمفقودين. وحتى الآن، تم الانتهاء من حفر ما مجموعه ١٢ موقعا من مواقع المقابر.

٤١ - وبالتوازي مع هذه الأنشطة، سعى فريق التحقيق إلى ضمان الاستعانة بقدرة مستقلة ذات مستوى دولي في مجال جمع المواد المتعلقة بالأدلة الجنايية، والمادية والبيولوجية. وبلاستعانة بخبراء استشاريين دوليين رائدين وتعيين خبير متمرس في الأدلة الجنايية في وحدة علوم الأدلة الجنايية، ضمن الفريق الاضطلاع بأنشطته الأولية في هذا المجال بالاسترشاد بالخبرة اللازمة. وأجري أيضا تحليل شامل للاحتياجات من المعدات التقنية عقب سلسلة من الزيارات التي قام بها المستشار الخاص والخبراء المعينون إلى مسارج الجرائم في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، واستنادا إليه يقوم الفريق حاليا باقتناء أدوات متطورة، منها أنظمة طائرات موجهة عن بعد ومجهزة بتكنولوجيا فيديو تعمل بدقة ٤ كبي ومعدات مسح بالليزر لرسم الخرائط والنمذجة وإعادة البناء بالتقنية الثلاثية الأبعاد في مواقع الجرائم.

٤٢ - وسعى فريق التحقيق أيضا إلى زيادة تعزيز التعاون بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان فيما يتعلق باستخدام المواد المتعلقة بالأدلة الجنايية التي جمعت من مواقع الجرائم المرتكبة من جانب تنظيم الدولة الإسلامية. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، عقب سلسلة من المناقشات التي يسرها الفريق، وقع اتفاق إطاري بين وزارة شؤون الشهداء والمؤنفلين في حكومة إقليم كردستان ودائرة الطب العدلي ودائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية من أجل تجميع عينات الحمض النووي المأخوذة من الضحايا والناجين وأقارب المتضررين من الجرائم المرتكبة من جانب تنظيم الدولة الإسلامية ومعالجتها مركزيا. وفي شباط/فبراير، شرع في تنفيذ الاتفاق، ونقلت جميع عينات الدم الموجودة في عهدة وزارة شؤون الشهداء والمؤنفلين إلى مباني مديريةية الطب العدلي في بغداد. وبناء على هذا التقدم، اتفقت الأطراف أيضا على طرائق تعاون متقدمة في المستقبل، بما في ذلك اعتماد نهج مشتركة لجمع معلومات ما قبل الموت وما بعده وطرائق متفق عليها لتنفيذ أنشطة الحفر المقبلة بالتعاون مع الفريق.

جيم - جمع الأدلة المستمدة من شهادات الشهود وحماية الشهود

٤٣ - يسعى فريق التحقيق، لدى إنشاء إطاره لجمع الأدلة المستمدة من شهادات الشهود، إلى ضمان أن تكون الإفادات التي يقدمها الضحايا في محور أعماله. وتمثيا مع هذا الهدف، وضع الفريق استراتيجية مخصصة لحماية الشهود ووضع إجراءات تشغيل موحدة أولية وحدد ممارسات لجمع الأدلة في إطار

المقابلات مع الشهود. وبدأ في أيار/مايو ٢٠١٩ في جمع إفادات الشهود، تمشيا مع أولوياته في مجال التحقيق. وبصفة خاصة، تم إيلاء الاهتمام لكفالة توفير دعم متخصص للناجين من أعمال العنف الجنسي والجنساني أثناء تواصلهم مع فريق التحقيق.

٤٤ - وتحدد استراتيجية فريق التحقيق لحماية الضحايا والشهود، التي وضعت في صيغتها النهائية في أيار/مايو ٢٠١٩، المعايير الدولية الرئيسية والأطر القانونية المحلية ذات الصلة بعمل الفريق في هذا المجال وتعرض بتفصيل مستويات الحماية الأربعة التي ينبغي توفيرها للشهود المحتملين. ويتمثل المبدأ التوجيهي لعمل الفريق في إطار هذه الاستراتيجية في الحد من إمكانية تعرض الشهود للتهديدات المحددة من خلال ضمان إجراء المقابلات وفق عملية تخطيط منهجية ومدروسة ولتلبية حاجة محددة للتحقيق.

٤٥ - وفيما يتعلق بالإطار التنفيذي لجمع الأدلة المستمدة من شهادات الشهود، أعدت إجراءات تشغيل موحدة وبروتوكولات تنظم تواصل فريق التحقيق مع الشهود والناجين، وصيغت استمارات جمع الأدلة الأساسية. كما جرى تعيين الموظفين الأساسيين، ويشرف رئيس وحدة حماية الشهود في الوقت الحالي على وضع وتنفيذ التدابير اللازمة لدعم الشهود في تعاملهم مع الفريق. وقام الفريق أيضا بتعيين أخصائيين نفسيين سريريين سيقدمون دعما معززا إلى الضحايا والشهود المعرضين للخطر بوجه خاص.

٤٦ - وكخطوة أولية للشروع في جمع الأدلة المستمدة من شهادات الشهود، أوفد فريق التحقيق بعثة تقييم إلى مواقع مختلفة في العراق في نيسان/أبريل ٢٠١٩، وشملت أنشطتها القيام بزيارات إلى مخيمات للمشردين داخليا. ومن خلال عمله مع كيانات الأمم المتحدة، والزعماء الدينيين والقادة المجتمعيين، ومجموعات الضحايا، وفرادى الضحايا والشهود، جمع فريق التحقيق معلومات مفيدة في إعداد تقييمات التهديدات والمخاطر، وعزز شبكاته الميدانية في سبيل تيسير تقديم الدعم التشغيلي للفريق في جمع الأدلة المستمدة من شهادات الشهود. وخلال هذه المشاورات، استشفت رسالة ثابتة تشير إلى ضرورة قيام الفريق ببناء الثقة مع المجتمعات المحلية المعنية والتأكد من أنه ما زال ينظر إليه كجهة محايدة ومستقلة عن سائر الجهات الفاعلة والبرهنة على قدرته على ضمان السرية التامة لجميع إفادات الشهود التي يجمعها. وتم التشديد كذلك على الحاجة إلى تعزيز خدمات الصحة العقلية، بما في ذلك تقديم المشورة النفسية والاجتماعية للناجين والشهود.

٤٧ - وبعد وضع الإطار الاستراتيجي والإجرائي المتعلق بجمع الأدلة المستمدة من شهادات الشهود، وفي ضوء الاستنتاجات التي توصلت إليها بعثته للتقييم الأولي، أجرى فريق التحقيق مجموعة من المقابلات الأولية في أيار/مايو ٢٠١٩، تمشيا مع أولوياته في مجال التحقيق.

٤٨ - وعلى مدى الأشهر الستة المقبلة، ينوي الفريق أن يقوم بتوسيع نطاق جمع الأدلة المستمدة من شهادات الشهود تمشيا مع أولوياته في مجال التحقيق. ولهذا الغرض، سيعمل الفريق عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة المعنية التي تقدم في الوقت الحالي الدعم إلى المجتمعات المتضررة من الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية. ويُنظر أيضا في إنشاء قاعدة تشغيلية في شمال العراق لتوفير بيئة مناسبة ومطمئنة وخاضعة للسيطرة يمكن في ظلها للشهود أن يقدموا إفاداتهم وضمان استمرار العلاقات مع الجهات الفاعلة المحلية.

دال - القدرات والنواتج التحليلية

٤٩ - سعى فريق التحقيق، في الفترة الأولية من عمله، أيضا إلى إعطاء الأولوية لإنشاء هيكل ملاك الوظيفي وقدراته التقنية فيما يتعلق بتحليل مواد الإثبات. وتوجه النواتج التحليلية للفريق أولوياته وأنشطته الجارية في مجال التحقيق، إذ يسعى إلى إقامة علاقة تكافلية بين فرعيه التحقيقي والتحليلي.

٥٠ - وكخطوة أولى، حدد مكتب التحليل والأدلة متطلبات فريق التحقيق من المعلومات الأساسية ذات الأولوية، وأتاح بذلك دليلا توجيهيا عن الأنشطة الأولية لجمع المعلومات. وتشمل المتطلبات الرئيسية التي تم تحديدها هيكل القيادة العليا والمحلية، وشبكات الدعم المالي لتنظيم الدولة الإسلامية، وأجهزة الإعلام، وعمليات تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وحصر أعضاء التنظيم المحتجزين حاليا في السجون العراقية. ويجري العمل أيضا على استحداث نظام تحليل إحصائي من الدرجة الأولى، وسيغطي البيانات المتعلقة بجميع متطلبات المعلومات ومنها الأنشطة المتواصلة لتنظيم الدولة الإسلامية، وعمليات اعتقال أفراد التنظيم ومحاكمتهم والحكم عليهم من قبل المحاكم العراقية، وأيضا الحوادث الأخرى ذات الصلة.

٥١ - وفيما يتعلق بالهيكل الأساسية التقنية، وفي انتظار شراء وتركيب منصة التخزين والتحليل النهائية لفريق التحقيق، تم اتخاذ التدابير المؤقتة المناسبة، بما في ذلك البرمجيات التحليلية المتخصصة وآليات تخزين الملفات لضمان إجراء العمل التحليلي الأولي وفق أفضل الممارسات ومقتضيات السرية وإدارة المعلومات التي تنطبق على عمل الفريق.

٥٢ - ولتجسيد أحكام القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، وبلوغ هدف تحقيقاته المتمثل في تحديد أعضاء التنظيم الذين يتحملون المسؤولية الكبرى عن جرائمه، قام فريق التحقيق بتحديد أولي لهيكل قيادة التنظيم يبين تفاصيل التسلسل الهرمي الشامل خلال الفترة الفاصلة بين شهري حزيران/يونيه ٢٠١٤ وحزيران/يونيه ٢٠١٦. ويظهر هذا الهيكل، الذي وُضع على ضوء المعلومات الأولية التي جمعها فريق التحقيق، العلاقات الفعلية والقانونية بين كبار أعضاء التنظيم في ذلك الحين.

٥٣ - وتتواءم المنتجات التحليلية الأولية الأخرى قيد التطوير مع أولويات الفريق الرئيسية في مجال التحقيق، بما في ذلك الأوامر الأولية للمعارك التي توضح هيكل القيادة المحلية في زمن الأعمال قيد التحقيق. كما تم إعداد تقييمات أولية لمختلف المواضيع لتصنيف المعلومات المتعلقة بالإجراءات التي اتخذتها السلطات الوطنية حتى الآن فيما يتعلق بجرائم بعينها، بما في ذلك حالة الإجراءات الجنائية ذات الصلة ومكان وجود أعضاء التنظيم المشتبه في قيامهم بدور في ارتكاب تلك الجرائم وحالتهم.

رابعا - حشد الدعم الجماعي في العراق

ألف - إنجاز الولاية بالتعاون مع حكومة العراق

٥٤ - تمشيا مع اختصاصاته، واصل فريق التحقيق تعزيز تعاونه مع حكومة العراق في تنفيذ ولايته.

٥٥ - وفي هذا الصدد، يشعر فريق التحقيق بالامتنان لحكومة العراق على استمرارها في تقديم الدعم الرفيع المستوى لعمله. وقد أتيحت للمستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق الفرصة لإجراء مناقشات منتظمة حول عمل الفريق مع كبار أعضاء الحكومة الوطنية، ومنهم الرئيس، ورئيس الوزراء، ورئيس

القضاة ورئيس المجلس الأعلى للقضاء، ووزير الخارجية، والأمين العام لمجلس الوزراء، ومستشار الأمن القومي، ووزير الداخلية، ورئيس مجلس النواب. ويعرب الفريق عن امتنانه لاستمرار التزام جميع أعضاء حكومة العراق بالعمل والتعاون على تنفيذ ولايته. كما يعرب الفريق عن امتنانه لدعم وتعاون حكومة إقليم كردستان خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥٦ - وعلاوة على الدعم السياسي المعزز لعمل فريق التحقيق في العراق، لقيت طرائق التعاون التشغيلي بين الفريق والسلطات الوطنية تعزيزاً كبيراً مع بدء أنشطة التحقيق الميدانية. وكما هو مبين أعلاه، أقام الفريق علاقات تعاون قوية مع غرفة العمليات التابعة لمجلس الوزراء، ومركز العمليات الوطني، ودائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية، ودائرة الطب العدلي، تمثيلاً مع القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) والاختصاصات المتعلقة بأنشطة الفريق في العراق.

٥٧ - وفي خطوة مهمة، يجري العمل الآن على إبرام اتفاقات أولية مع السلطات الوطنية الرئيسية من أجل تيسير نقل المواد الإثباتية ذات الصلة إلى فريق التحقيق. ويُشكّل إبرام هذه الاتفاقات ركيزة أساسية في أنشطة الفريق لجمع المعلومات، وسيكتسب أيضاً أهمية حاسمة في ضمان إنجاز عمل الفريق بطريقة مكتملة للتحقيقات الجارية في العراق، وتلافي النقص في الأدلة دعماً للإجراءات المحلية. وتم كذلك اتخاذ خطوات إيجابية مماثلة فيما يتعلق بإنشاء قنوات لنقل المواد الإثباتية من حكومة إقليم كردستان.

٥٨ - كما اتّسع نطاق هذا التعاون مع السلطات الوطنية ليشمل إجراء مناقشات بشأن الآليات التي يمكن من خلالها استخدام المواد الإثباتية التي جمعها فريق التحقيق أمام المحاكم العراقية. وفقاً للاختصاصات وفي هذا الصدد، عُقدت مشاورات مفصلة بشأن إضفاء الصبغة المحلية على مسائل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، فضلاً عن إمكانية إنشاء هيكل متخصص قادر على معالجة هذه الحالات. وبالتوازي مع ذلك، عزز الفريق اتصالاته مع السلطات العراقية بشأن الإجراءات الجنائية الجارية بحق أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية، والسبل المحتملة التي يستطيع الفريق أن يدعم بها عمليات المساءلة وفقاً للاختصاصات الموكلة إليه.

٥٩ - وواصل فريق التحقيق أيضاً الاتصال مع اللجنة التوجيهية المعيّنة من قبل حكومة العراق للتنسيق مع الفريق، وكذلك مع جهاز الأمن الوطني العراقي، فيما يتعلق بتيسير أنشطته الميدانية. ويشعر الفريق بالامتنان لما تلقاه من دعم بهذا الشأن.

باء - العمل في شراكة مع جميع مكونات المجتمع العراقي

٦٠ - لا بُدّ أن يكون إنجاز ولاية فريق التحقيق بمثابة جهد جماعي، أي شراكة بين الفريق وشعب العراق. وقد سعى الفريق، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلى زيادة تعزيز علاقته بكافة المجتمعات المحلية حتى يكون قادراً في عمله على الاعتماد على دعم هذه المجتمعات ومشورتها وخبرتها، وعلى التفاعل معها كأطراف شريكة في مساعدة من سيُبدل بأقواله من الضحايا.

٦١ - ومن الأركان الأساسية لهذه الجهود ما يقوم به فريق التحقيق من أجل الحوار مع طائفة واسعة من المجتمعات الدينية في العراق، وكلّها قد عانى من الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية. ففي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، التقى المستشار الخاص بأية الله العظمى علي السيستاني، الذي شدّد عقب هذا اللقاء على دعمه لعمل الفريق، وحثّ المستشار الخاص على ضمان أن يتناول عمل الفريق

الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية ضد الأقليات، بما في ذلك الأيزيديون في سنجار والمسيحيون في الموصل والتركمان في تلعفر.

٦٢ - وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، التقى المستشار الخاص بالشيخ أحمد حسن الطه، رئيس المجمع الفقهي العراقي بجامع الإمام أبي حنيفة. وقد رحّب الشيخ بما يقوم به فريق التحقيق نيابة عن المجتمع السني في العراق، وأعرب عن التزامه باستخدام جميع المنصات المتاحة لتبادل المعلومات مع الفريق، مؤكداً على ضرورة تمكين النساء من التقدم والإدلاء بشهادتهن. كما التقى المستشار الخاص ببطريك الكلدان الكاردينال لويس رافائيل ساكو. ويعرب الفريق عن امتنانه للكاردينال ولزملائه من كبار رجال الدين على دعمهم لعمله، وعلى دعوتهم العراقيين من جميع الملل إلى وحدة الصف والتحلي بروح السماحة والكرم من أجل إطلاع الفريق على المعلومات المتعلقة بجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية.

٦٣ - كما سعى المستشار الخاص وفريق التحقيق إلى الحصول على الإرشاد والدعم من الزعماء الدينيين والقبليين في الطائفة الأيزيدية، حيث التقيا في عدد من المناسبات مع البابا شيخ خرتو حجي إسماعيل لمناقشة ولاية الفريق وأنشطته. وكفي إطار مراسم نُظمت قبل انطلاق أعمال حفر أول مقبرة جماعية في قرية كوجو، أقام البابا شيخ مراسم دينية في موقع المقبرة.

٦٤ - وكما ذكر في مواضع أخرى من هذا التقرير، أقام فريق التحقيق أيضاً علاقات فعالة مع طائفة من المنظمات غير الحكومية ومجموعات الضحايا التي تمثل المجتمعات المتضررة من جرائم تنظيم الدولة الإسلامية.

خامساً - التعاون من أجل دعم أنشطة فريق التحقيق

٦٥ - من خلال الحوار البناء مع الدول الأعضاء ومع الهيئات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، تمكن فريق التحقيق من الوصول إلى مصادر هامة من المواد المستندية والرقمية، وتعزيز تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية، وتنسيق عمله مع الجهات الفاعلة التنفيذية الرئيسية بغية الاستفادة من الخبرات وتجنب ازدواجية الجهود. وفي إطار التعامل مع الكيانات الخارجية، ظل الفريق يحرص على أن تظل طرائقه في مجال التعاون متنسقة مع الاختصاصات المؤكدة إليه ومع مقتضيات السرية المنطبقة على عمله.

ألف - التواصل مع الدول الأعضاء

٦٦ - يكتسي الدعم الجماعي المستمر من الدول الأعضاء لعمل فريق التحقيق أهمية أساسية في قدرة الفريق على الاضطلاع بولايته. ونظراً لأهمية هذه المشاركة المستمرة، سعى الفريق إلى تعزيز العلاقات مع الحكومات الوطنية من أجل إحراز المزيد من الفهم والدعم لولايته، ووضع أطر وطرائق قانونية لنقل المعلومات إليه، وصياغة رؤية أوضح للسبل التي يمكن لعمل الفريق أن يقدم بها دعماً ملموساً للإجراءات المحلية الجارية.

٦٧ - وفيما يتعلق بالإطار القانوني لاستلام مواد الإثبات من السلطات الوطنية المعنية، وُضعت ترتيبات مع عدد من الدول، منها توقيع اتفاق تعاون رسمي مع دولة واحدة، لتيسير إحالة مواد الإثبات

إلى فريق التحقيق. وأكد عدد آخر من الدول قدرتها ورغبتها في إحالة مواد الإثبات على أساس كل حالة على حدة وبحسب أولويات التحقيق.

٦٨ - وأُجريت مناقشات أيضاً مع عدد من الدول بشأن الدور الذي يمكن لفريق التحقيق أن يقوم به في دعم الإجراءات المحلية فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية. وقد امتدت المشاورات مع ثلاث دول لتشمل تحديد مواطن النقص في الأدلة ضمن القضايا التي تتناولها حالياً السلطات الوطنية، وطرائق تقديم الفريق للمساعدة بشأن بتلك الإجراءات. وقد يشمل هذا التعاون تقديم شهادات الشهود في العراق من خلال منصات تكنولوجيا المعلومات المتاحة في مقر الفريق، وذلك بالتشاور مع السلطات العراقية.

٦٩ - وقام المستشار الخاص بزيارات رسمية إلى فرنسا وألمانيا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية وذلك من أجل إشراك الجهات الفاعلة الوطنية الرئيسية في عمل الفريق ووضع الأساس للتعاون في السعي إلى بلوغ أولوياته في مجال التحقيق. وعُقدت أيضاً مشاورات رفيعة المستوى مع الممثلين الدائمين لعدد كبير من الدول الأعضاء في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

باء - ضمان الاتساق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة

٧٠ - عمل فريق التحقيق أيضاً على تعزيز علاقاته مع كيانات منظومة الأمم المتحدة، مع إعطاء الأولوية لإنشاء الآليات اللازمة لتسهيل نقل المعلومات ذات الصلة التي تحتفظ بها تلك الكيانات إلى الفريق. كما تم بذل جهود متضافرة لضمان اتباع نهج موحد ومتسق في إنجاز الولاية وذلك حرصاً على تجنب الازدواجية.

٧١ - وفي أعقاب إحاطة قدمها المستشار الخاص في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، أكدت اللجنة لفريق التحقيق أنها ستنتظر على أساس كل حالة على حدة فيما سيقدّمه الفريق من طلبات للحصول على المعلومات، بما في ذلك طرائق تبادل المعلومات. وقد استمرت المناقشات بشأن تنفيذ هذا الترتيب على مستوى العمل.

٧٢ - وأُرسيت أيضاً ترتيبات مع عدد من كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى لتيسير نقل التقارير والنواتج التحليلية والمواد الداعمة إلى فريق التحقيق. وإضافة إلى ذلك، واصل الفريق العمل بشكل استباقي مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والمكتب المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

٧٣ - وكما هو مشار إليه أعلاه، أجرى فريق التحقيق، في إطار أعماله التحضيرية قبل جمع المواد المستمدة من الشهادات، اتصالات مع مجموعة من كيانات الأمم المتحدة من أجل ضبط فهمه لمركز الضحايا وتجاربهم وتحديد سبل بناء الثقة. وقد ظلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مصدراً هاماً للمشورة والتوجيه فيما يتعلق بالتحديات اللوجستية والأمنية التي تشكلها أنشطة التحقيق الميدانية في العراق.

جيم - التعاون مع الكيانات الأخرى

٧٤ - تواصلت الأعمال أيضا فيما يتعلق بمشاركة المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية وكيانات القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية في دعم عمل فريق التحقيق. ويسعى الفريق من خلال هذه الجهود إلى إنشاء أطر يستطيع من خلالها الوصول إلى مواد الإثبات، وتسخير الخبرات والموارد من جميع القطاعات، وتكوين حركة جماعية لدعم جهود المساءلة على الصعيد العالمي.

المنظمات الدولية والإقليمية

٧٥ - أقام فريق التحقيق علاقة عمل قوية مع اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين فيما يتعلق بالتحليل الجنائي لمواقع المقابر الجماعية. وهذه العلاقة تستند على اتفاق تعاون اتفقت بموجبه اللجنة والفريق على تنسيق أنشطتهما في العراق دعما لتنفيذ القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧). ويجري حاليا وضع خطة تنفيذ تحدد طرائق أكثر تفصيلا ومجالات تركيز موضوعية للتنسيق.

٧٦ - وقد عمل الاتحاد الأوروبي كشريك مهم، حيث قدم التوجيه والدعم القيمين في المراحل المبكرة من عمل فريق التحقيق. وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠١٩، زود المستشار الخاص الفريق الفرعي المعني بالمحكمة الجنائية الدولية التابع للفريق العامل المعني بالقانون الدولي العام بإحاطة عن ولاية الفريق وأنشطته، وأتيحت له الفرصة أيضا للتداول مع كبار مسؤولي الاتحاد الأوروبي في بروكسل من أجل تحديد المزيد من الطرائق للتعاون في الأشهر المقبلة.

٧٧ - وبغية فتح قناة أخرى للحصول على المعلومات العملية والخبرات ذات الصلة بولاية فريق التحقيق، أحرز تقدم في المناقشات مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) فيما يتعلق بإنشاء طرائق للتعاون التشغيلي.

المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص

٧٨ - أنشأ الفريق طرائق تعاون قوية مع مجموعات تمثل الضحايا الأيزيديين، منها منظمة يزدا ومؤسسة الأيزيديين الأحرار، مما أفضى إلى إبرام مذكرات تفاهم مع هذه الكيانات من أجل تسهيل نقل المواد ذات الصلة إلى الفريق وإقامة أشكال أخرى من التعاون. وقدمت لجنة العدل والمساءلة على الصعيد الدولي سلسلة من الملخصات المواضيعية التي ساعدت في توجيه أولويات التحقيق الأولية. وقد تعزز هذا التعاون لاحقا بفضل تبادل للرسائل بين اللجنة والفريق.

٧٩ - واستمر التعاون المثمر مع مشروع مكافحة التطرف، إذ يعتزم فريق التحقيق البدء في استخدام منصة البحث e-Glyph التابعة للمشروع في المستقبل القريب، بما يمكنه من التعرف على الخصائص الرقمية الفريدة للوسائط الذي يُسهّل فرز محتويات بعينها من قبيل الصور أو مقاطع الفيديو ذات الصلة بأنشطة الفريق في مجال التحقيق.

٨٠ - ويعمل فريق التحقيق أيضاً على إقامة التعاون مع برنامج جامعة ستانفورد لحقوق الإنسان وعلاقتها بالحالة العقلية الناجمة عن الصدمات، وذلك بهدف زيادة تعزيز قدرة الفريق على التعامل مع الشهود والناجين الذين من المحتمل أن يكونوا قد تعرضوا للصدمة نتيجة للجرائم التي ارتكبتها الدولة

الإسلامية. ومن المتوخى أن يشمل هذا التعاون توفير تدريب متخصص لموظفي الفريق، ووضع دليل بأفضل الممارسات يتناول مسألة تحديد أعراض الحالات العقلية ذات الصلة بالصدمات.

٨١ - ويظل فريق التحقيق ملتزماً أيضاً بالشراكة عن كثب مع كيانات القطاع الخاص بغية الاستفادة من أحدث الأدوات التكنولوجية والممارسات العملية. فهو قد أبرم، في هذا الصدد، اتفاقية مساهمة طوعية مع شركة معنية بالتحليل السريع للحمض النووي، توفر بموجبها الشركة للفريق جهازاً لتحليل الحمض النووي بسرعة، فضلاً عن تقديم التدريب المناسب والدعم المتخصص للموظفين من أجل تسهيل الاستخدام الفعال لهذا الجهاز في تنفيذ ولاية الفريق. وهذه التقنية، المقدمّة إلى الفريق دون مقابل، سيتم استخدامها بالأساس كأداة فحص سريع بالموازاة مع اختبارات الحمض النووي التقليدية لدعم التحليل الجنائي لعينات العظام التي يتم الحصول عليها من مواقع المقابر الجماعية وتحليل عينات الحمض النووي التي يجمعها الفريق.

سادساً - الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

٨٢ - واصل فريق التحقيق العمل عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من أجل منع ازدواجية الجهود وزيادة الاستفادة من الموارد الحالية إلى أقصى حد في تنفيذ ولاية الفريق.

٨٣ - وتمشيا مع التزام فريق التحقيق بتسخير هياكل التوظيف والتشغيل القائمة، أُدمجت غالبية وظائف الدعم بالفريق ضمن إطار ملاك موظفي البعثة. وقد أتاح إنشاء هيكل متكامل توفير خدمات الدعم بشكل مشترك بين البعثة والفريق، مما أوجد نموذجاً جديداً لضمان الاستخدام الفعال للموارد في الميدان، وتفادي ما يمكن أن يحدث من تداخل أو ازدواج بين هيكلين متوازيين، والتقليل من الحاجة إلى أعداد إضافية من الموظفين. والدروس المستفادة من تطبيق هذه الممارسة الجديدة ستراعى في المستقبل من أجل مواصلة زيادة فعالية هذا الهيكل التنظيمي.

٨٤ - ويود فريق التحقيق أن يعبر عن امتنانه لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وللممثل الخاص للأمين العام للعراق على ما فتئ يقدمانه من دعم حاسم خلال هذه المراحل التكوينية لأنشطة الفريق. ويود الفريق، بوجه خاص، أن يعرب عن شكره للبعثة لما قدمته من دعم في مجال القدرة على تلبية الاحتياجات الإضافية المفاجئة فيما يتعلق بمسائل الميزانية والإدارة وذلك في الوقت الذي كان فيه الفريق يواصل بناء قدراته في هذين المجالين.

سابعاً - تشجيع المساءلة عالمياً

٨٥ - في الوقت الذي يواصل فيه تنظيم الدولة الإسلامية سعيه إلى إيجاد قضية عالمية مشتركة ويحاول فيه نشر أيديولوجيته الفاسدة عبر الحدود، يجب ألا تكون هناك أي ثغرات في رد المجتمع الدولي في إطار جهوده لتحقيق المساءلة على الصعيد العالمي. وقد وضع المستشار الخاص، خلال الأشهر الستة الماضية، خطة استراتيجية ونفذ عدداً من الأنشطة الأولية من أجل تعزيز الرد العالمي، تمشياً مع مقتضيات الولاية المسندة له بموجب الفقرة ٣ من القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، وهي تعزيز المساءلة على الصعيد العالمي عن الأعمال التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية والتي قد ترقى إلى مستوى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو إبادة جماعية وضمان إدراج مصالح الناجين في صميم هذه الجهود.

٨٦ - وفي هذا الصدد، سعى المستشار الخاص إلى الاستفادة من المنتديات العالمية باعتبارها وسيلة لتعزيز العزم الجماعي للمجتمع الدولي على التأكد من مساهلة تنظيم الدولة الإسلامية حيثما سعى إلى الترويج لأنشطته الإرهابية أو إلى تنفيذها. وقد كان التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام شريكاً مهماً بهذا الخصوص. وقد ألقى المستشار الخاص كلمة أمام الاجتماع الوزاري للتحالف المعقود في واشنطن العاصمة في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، وأُتيحت له الفرصة لإلقاء كلمة رئيسية في اجتماع لفريقه العامل المعني بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، في أنقرة، في ٧ أيار/مايو.

٨٧ - وُذلت أيضاً جهود للتفاعل بشكل استباقي مع الحكومات الوطنية للدول التي سعى فيها تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المنتسبة إليه إلى تعزيز قدرته وأنشطته العملية. وفي هذا الصدد، قام المستشار الخاص، في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو، بزيارة رسمية إلى النيجر، حيث وضع طرائق للتعاون على تنفيذ ولاية فريق التحقيق والتقى بالرئيس ورئيس الوزراء، وبأعضاء سامين آخرين في الحكومة، من أجل مناقشة دور عمليات المساهلة الرسمية كركيزة أساسية في مكافحة التنظيم، بما في ذلك الجماعات المنتسبة العاملة في النيجر.

٨٨ - وفي الوقت الذي يسعي فيه المجتمع الدولي بشكل متزايد إلى إيجاد حلول عالمية لتحديات المساهلة التي يفرضها تنظيم الدولة الإسلامية، يُعرب فريق التحقيق عن امتنانه لحكومة قطر لعرضها استضافة مؤتمر بشأن مساهلة تنظيم الدولة الإسلامية للوقوف على التحديات الرئيسية التي تواجهها السلطات الوطنية في مقاضاة أعضاء التنظيم بإجراءات عادلة وشفافة، وإيجاد حلول جماعية مبتكرة، وتحديد الكيفية التي يمكن بها للفريق أن يبلور عمله في مجال التحقيق على أفضل وجه من أجل تدارك مواطن النقص المشتركة التي تم تحديدها بشأن الأدلة.

٨٩ - وتم التركيز أيضاً على تعزيز قدرة فريق التحقيق على التعريف بفعالية بولايته وأنشطته على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، أعد فريق التحقيق استراتيجية عالمية للاتصالات وأنشأ منصات أولية أتاحت له رفع مستوى الوعي بعمله، بسبل منها استخدام تويتر وفيسبوك، مع كفالة الحفاظ على مستويات السرية المناسبة تمثيلاً مع الاختصاصات ومع سياسات إدارة المعلومات. وتشهد عملية إنشاء موقع للفريق على الإنترنت مرحلة متقدمة، ومن المتوقع أن ينطلق هذا الموقع في العمل في شهر حزيران/يونيه.

ثامنا - التمويل والموارد

٩٠ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أقرت الجمعية العامة أول ميزانية لفريق التحقيق، مما وقر أساساً ثابتاً أتاح للفريق تنفيذ أنشطته الأولية في عام ٢٠١٩. وتزوّد هذه الميزانية الفريق بالموارد اللازمة لهيكل ملاك مبسط من الموظفين وتلبية متطلبات البنية التحتية الأساسية حتى يتمكن من الاضطلاع بأنشطته المقررة وفقاً للمعايير الدولية المنصوص عليها في الفقرة ٢ من القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧).

٩١ - ومع انتقال فريق التحقيق من حالة بعثة في طور البدء إلى كيان يعمل بكامل طاقته، واكتساب نطاق المواد الإثباتية التي تدخل ضمن ولايته مزيداً من الوضوح، ازدادت احتياجاته من الموارد البشرية والمالية. فقد تم تحديداً الوقوف على متطلبات إضافية بشأن ترجمة ورقمنة الأدلة المستندية الموجودة لدى السلطات الوطنية العراقية وبشأن المجموعة الشاملة من المواد المفتوحة المصدر.

٩٢ - ولئن كانت الميزانية التي أقرتها الجمعية العامة تلي الاحتياجات الأساسية من الموظفين ومن الهياكل الأساسية، فإنّ فريق التحقيق سيواصل الاعتماد على المساهمات المالية الفردية للدول في الصندوق الاستئماني المنشأ لدعم الأنشطة المتخصصة التكميلية اللازمة للنهوض بتنفيذ الولاية المنوطة به. وحتى الآن، كانت المساهمات المقدمة من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية حاسمة في تمكين الفريق من الاستفادة من القاعدة التكنولوجية والهياكل الأساسية اللازمة لأعماله الأولية في العراق، فيما أتاحت المساهمات الواردة من الولايات المتحدة للفريق أن يفعل بسرعة أنشطته التحقيقية فيما يتعلق بالتحليل الجنائي لمواقع المقابر الجماعية، على النحو المبين أعلاه. وبفضل مساهمة من هولندا، تمكن الفريق من زيادة ما يستطيع تقديمه من حماية ودعم لأضعف الناجين وللشهود الراغبين في الإدلاء بأقوالهم دعماً لعمل الفريق. ويشعر الفريق أيضاً بالامتنان لحكومات كل من سلوفاكيا وقبرص وقطر على ما قدمته من مساهمات إلى الصندوق الاستئماني.

٩٣ - ووفقاً للفقرة ١٤ من القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، يشجع فريق التحقيق الدول والمنظمات الإقليمية والحكومية الدولية على المساهمة بالمزيد من الأموال والمعدات والخدمات، دعماً للفريق في تنفيذ الولاية المنوطة به.

تاسعا - آفاق المستقبل: أولويات فريق التحقيق وتحدياته

٩٤ - خلال الأشهر الستة الماضية، اتخذ فريق التحقيق خطوات ملموسة لإنجاز ولايته: إذ تم تعزيز الثقة مع المجتمعات المتضررة وتم الشروع في أنشطة التحقيق الميدانية. غير أنه، لئن أحرز تقدم كبير، فإنه يلزم مواصلة العمل من أجل التصدي لبعض التحديات المتأصلة التي تواجه الفريق في تنفيذ ولايته ضمن بيئة عمل معقدة وصعبة. وفي السعي إلى مواجهة هذه التحديات، يظل الفريق مدركاً لمتطلبات وتطلعات جميع المجتمعات التي تضررت في العراق من جرائم تنظيم الدولة الإسلامية.

٩٥ - وتشمل مجالات التركيز الرئيسية في الأشهر الستة المقبلة توحيد القدرات التشغيلية للفريق في العراق، وإرساء قنوات واضحة وفعالة لاستخدام مواد الأدلة في الإجراءات المحلية. وستشمل الأولويات المحددة ما يلي:

- (أ) إنشاء ثلاث وحدات للتحقيق الميداني تعمل بشكل كامل وتكون قادرة على القيام بأنشطة تحقيق ميدانية فعالة موازية؛
- (ب) تشغيل المنصة النهائية لتكنولوجيا المعلومات من أجل استلام المواد الإثباتية وتصنيفها وتخزينها وتحليلها؛
- (ج) التعرف على مواطن النقص المشتركة في الأدلة، التي تواجه الدول ضمن سياق محاكمة أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية بموجب الإجراءات المحلية، وذلك من خلال تعزيز الحوار مع حكومة العراق والدول الأعضاء الأخرى؛
- (د) التفاعل أكثر مع الشرطة والهيئات القضائية الوطنية من أجل الوقوف على كل الإجراءات الجارية ذات الصلة بجرائم ارتكبتها أعضاء في تنظيم الدولة الإسلامية والتعرف على ما قد يكون هناك من ثغرات في الأدلة تمثل عراقيل محتملة أمام المساءلة ضمن تلك القضايا؛

(هـ) استمرار التعاون مع حكومة العراق من أجل تعزيز قدرة الأدلة التي جمعها فريق التحقيق على الإسهام في الإجراءات المحلية في العراق وذلك وفق مقتضيات الاختصاصات الموكلة للفريق، مع إعطاء الأولوية للحرص على وجود الأطر الموضوعية والإجرائية التي تسمح بملاحقة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية ومقاضاتهم وفق أحكام القانون الوطني.

٩٦ - وفيما يتعلق بجمع مواد الإثبات، سيظل فريق التحقيق يواجه صعوبات في الوصول إلى جميع المواد التي تدخل ضمن نطاق ولايته، ولا سيما في ضوء الطبيعة العابرة للحدود التي اتسمت بها هيكل قيادة التنظيم في وقت ارتكاب الأعمال الإجرامية الرئيسية. فالكثير من مصادر الأدلة لا تزال بعيدة المنال رغم مما هو متوفر للفريق من مواد مستفيضة بفضل تعاونه مع السلطات الوطنية العراقية وأعماله التحقيقية الميدانية. لذلك، سوف يسعى الفريق في الأشهر المقبلة إلى إيجاد حلول مبتكرة لتخفيف هذه القيود، بسبل منها تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء التي لديها مواد ذات صلة.

٩٧ - وسيتعين على فريق التحقيق أيضاً، مع توسع نطاق أعماله في مجال التحقيق وعمقها، أن يظل مدركاً لتطور مختلف التهديدات الأمنية، مع مراعاة محتوى أعماله وتركيزها. لذلك، تمت في الترتيبات الأمنية للفريق لعام ٢٠٢٠ مراعاة قدرة التنظيم المستمرة على شنّ الهجمات.

٩٨ - ويظل التحدي الرئيسي فيما يتعلق بالاستخدام الفعال لمواد الإثبات التي يجمعها فريق التحقيق يتمثل في العدد القليل نسبياً من الدوائر التي تُقام فيها حالياً، ضدّ التنظيم، إجراءات متعلقة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. وعلى الرغم من وجود عدد من القضايا المحلية الجارية أو من القضايا التي أُغلقت في الآونة الأخيرة، فإنّ الفريق سيحتاج إلى العمل بشكل متضافر مع السلطات الوطنية المعنية من أجل تعظيم الفرص التي توفرها هذه الإجراءات.

٩٩ - ونهاية تنظيم الدولة الإسلامية ككيان جغرافي مترابط يثير أيضاً تحديات جديدة، وي طرح أسئلة ملحة بشأن كيفية مساءلة المحتجزين في الجمهورية العربية السورية وفي أماكن أخرى وفق الأصول القانونية ومبدأ الحق في المحاكمة العادلة. لذلك، فإنّ الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، ستكون حاسمة لتوفير القنوات المناسبة التي يمكن من خلالها استخدام المواد الاستدلالية التي جمعها فريق التحقيق في إجراء محاكمات عادلة ومستقلة أمام محاكم معترف بها تحاسب أعضاء التنظيم عن جرائمهم. والفريق مستعد للعمل مع المجتمع الدولي من أجل تحديد وبلورة حلول مبتكرة.

١٠٠ - وأخيراً، سوف يتعين على فريق التحقيق أن يواصل الاستجابة لآمال الضحايا المشروعة والصادقة في أن يتم على وجه السرعة اتخاذ إجراءات بشأن الجرائم التي أضرت بمجتمعاتهم. ولكن بسبب حجم الجرائم التي ارتكبتها التنظيم ونطاقها الجغرافي، لا يستطيع الفريق في الوقت الحالي أن يجري تحقيقات بالكامل وبشكل متوازي في جميع الجرائم المزعومة، وهو الأمر الذي قد يبعث على الاعتقاد بأنّ بعض المجتمعات المحلية تلقى معاملة تفضيلية. ولمعالجة هذا الأمر، سيواصل الفريق التفاعل بشكل استباقي مع جميع المجتمعات المحلية في العراق من أجل شرح عمله وولايته، وبيان القيود والتحديات التي تؤثر على نطاق عمله المباشر، وإبراز أهمية وقيمة إجراء محاكمات عادلة ومستقلة ومزاياها المحتملة.

عاشرا - الاستنتاجات

١٠١ - على النحو المبين في هذا التقرير، عمل فريق التحقيق بتركيز وابتكار على تنفيذ ولايته على مدار الأشهر الستة الماضية. وبفضل هذه الجهود استطاع الفريق الشروع في جمع مواد الإثبات والتواصل مع السلطات الوطنية بهدف دعم عمليات المساءلة المحلية.

١٠٢ - وبالأساس، أكد عمل فريق التحقيق حتى الآن أن الضرورتين الأساسيتين اللتين حددتا له، أي ضمان استقلاله والسعي إلى التعاون مع السلطات المحلية؛ والتحلي بالحياد والسعي إلى المشاركة الوطنية، ليستا متناقضتين. بل العكس هو الصحيح. فالطبيعة المتعاضدة لهاتين الضرورتين قد تجسدت واتخذت شكل إجراءات ملموسة من خلال أخذ أقوال الضحايا، وحفر مواقع المقابر، ووضع منتجات تحليلية أولية تمكّن الدول الأعضاء لاحقا من محاسبة المسؤولين عن جرائم التنظيم، وفق مبادئ سيادة القانون ومراعاة الأصول القانونية.

١٠٣ - وفي الوقت الذي ينتقل فيه فريق التحقيق إلى مرحلة التشغيل الكامل ويشرع في تقديم الدعم المباشر لعمليات المساءلة المحلية، سوف تعتمد قدرته على مواجهة التحديات الجديدة على مدى قدرته على مواصلة الاستفادة من موقعه الفريد ككيان محايد ومستقل وقدرته في الوقت نفسه على الحفاظ على دعم الشعب العراقي المتواصل.

١٠٤ - ويود فريق التحقيق أن يُعرب عن امتنانه لجميع الأشخاص والكيانات، بما في ذلك الناجون والحكومات الوطنية وهيئات القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية وغيرهم من الأطراف التي دعمت عمل الفريق خلال الأشهر الستة الماضية، وأسهمت في خدمة القضية العالمية المشتركة المتمثلة في تحقيق العدالة لضحايا الجرائم المرتكبة من جانب تنظيم الدولة الإسلامية. إذ فقط من خلال هذه الوحدة، ومن خلال الإدراك الجماعي لحجم وخطورة الجرائم التي ارتكبتها التنظيم، سوف يتسنى إجراء عملية محاسبة ذات معنى.